

المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين



نقابة حرة صوت حر



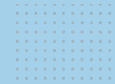
جدول المحتويات

02	مقدمة	<u>01</u>
03	ما معنى النقابة الحرة؟	<u>02</u>
04	لماذا الاستقلالية ضرورية؟	<u>03</u>
05	ما معنى الديمقراطية داخل النقابة؟	<u>04</u>
06	مشاركة النساء قضية نقابية	<u>05</u>
06	كيف نجعل الاجتماع آمناً للنساء؟	<u>06</u>
07	ما هي النقابة الشكلية و النقابة التابعة؟	<u>07</u>
07	ما هي النقابة التي نريدها؟	<u>08</u>
08	الواقع بين طموح الديمقراطية والقيود القانونية	<u>09</u>
10	التناقض الصارخ مع الاتفاقيات الدولية	<u>10</u>
12	خاتمة	<u>11</u>
13	أسئلة التقييم الذاتي	<u>12</u>
14	تقييم ديمقراطية النقابة	<u>15</u>
15	دراسة حالة	<u>16</u>
16	أسئلة للنقاش	<u>17</u>
17	اتجاه الحل	<u>18</u>



مقدمة

النقابة لا تكون قوية بمجرد وجودها، بل عندما تكون حرة في قراراتها وديمقراطية في عملها. فاستقلال النقابة عن أصحاب العمل والأحزاب والسلطة، ومشاركة أعضائها في صنع القرار، هما الأساس الذي يمكنها من الدفاع عن حقوق العمال والعاملات بفعالية. في هذا الكتيب سنتعرّف إلى معنى النقابة الحرة والديمقراطية، وكيف نميّزها عن النقابة التابعة أو الشكلية، وما الذي يجعلها تنظيمًا تمثل أعضائها بحق.



ما معنى النقابة الحرة؟

النقابة الحرة هي النقابة التي تعبّر عن مصالح العمال والعاملات،
لا عن مصالح صاحب العمل، ولا عن مصالح حزب سياسي أو طائفة
معينة ولا عن مصالح السلطة أو الإدارة .



لماذا الاستقلالية ضرورية؟

لأن النقابة إذا كانت تابعة لصاحب العمل لا تستطيع الدفاع عن العمال ضده. وإذا كانت تابعة لحزب، قد تتحول إلى أداة في صراعات سياسية لا علاقة لها بمصالح العمال. وإذا كانت خاضعة للسلطة، قد تتردد في مواجهة السياسات التي تضر بالعمال والعاملات.

ما معنى الديمقراطية داخل النقابة؟

الديمقراطية النقابية تعني:

- انتخابات دورية ونزيهة.
- مشاركة الأعضاء في القرار.
- محاضر اجتماعات واضحة.
- حق الاعتراض والنقاش تداول المسؤولية.
- إعلان المعلومات المالية والتنظيمية .
- محاسبة القيادة النقابية.

مشاركة النساء قضية نقابية

إذا كانت النساء غائبات عن القرار، فالنقابة ناقصة الديمقراطية. قضايا الأجر، التهرش، الأمومة، الترقية ووقت الاجتماعات هي قضايا نقابية عامة.

كيف نجعل الاجتماع آمناً للنساء؟

لا مقاطعة، لا سخرية، لا تهمة، وقت مناسب، حق متساو في الكلام، تمثيل في اللجان، وآلية واضحة لمواجهة التهرش.

ما هي النقابة الشكّلية و النقابة التابعة؟

النقابة الشكّلية هي نقابة موجودة بالاسم، لكنها لا تعقد اجتماعات فعلية، ولا تمثل العمال والعاملات ولا تدافع عن مطالبهم، ولا تسمح بالمحاسبة الداخلية. أما **النقابة التابعة**، فهي النقابة التي تتحرك عندما يريد الحزب أو صاحب العمل أو السلطة، وتسكت عندما يحتاج العمال والعاملات إلى صوتها.

ما هي النقابة التي نريدها؟

بالطبع نريد نقابة حرة، ديمقراطية، مستقلة، شفافة، واسعة التمثيل، مفتوحة للنساء والشباب، قادرة على التفاوض والتحرك والمحاسبة الداخلية.

الواقع بين طموح الديمقراطية والقيود القانونية

بالرغم من أهمية إنه تكون النقابة مساحة ديمقراطية وحرّة، ويتمثل العمال والعاملات وعم تدافع عن حقوقهم بشكل مستقل، إلا إنه القانون اللبناني للأسف بيكبلها وما يسمح لها تكون هيئك فعلياً.

التدخلات الرسمية بالعمل النقابي بلبنان هي عبارة عن «حصار قانوني» يبدأ من لحظة التأسيس وما ينتهي حتى بعد الحل

فالتدخل يكون عبر:

١- الترخيص

من البداية، وزارة العمل عندها سلطة ترفض الترخيص بلا ما تعطي أي تبرير، وما في مهلة زمنية بتجبرها ترد على الطلب. هيدا أول حاجز يمنع التأسيس الحر.

٢- الرقابة المستمرة والتدخل المباشر

وزارة العمل بتراقب الانتخابات والتحصيل المالي. والأسوأ من هيك، إن مجلس الوزراء عنده صلاحية يحل مجلس النقابة بقرار إداري ومن دون الحاجة لحكم قضائي! وبيقدر يطلب استبدال أعضاء لما ينتهك حق العمال من اختيار ممثليهم بحرية.

٣- مرحلة ما بعد الحل (تجميد الحركة النقابية)

إذا انحَلّ المجلس، يستلم رئيس مصلحة النقابات إدارة وتسيير أمور النقابة مؤقتاً لمدة ٣ أشهر لحد ما تصير انتخابات جديدة. يعني القرار النقابي بصير بالكامل بإيد السلطة.

التناقض الصارخ مع الاتفاقيات الدولية

كل هيدي الممارسات والتدخلات بتخلي الدولة اللبنانية بتناقض كبير مع التزاماتها الدولية، وتحديداً مع اتفاقيتين أساسيتين لبنان مصادق عليهما: الاتفاقية رقم ٩٨ (حق التنظيم والمفاوضة): يلي بتمنع منعاً باتاً تدخل الدولة أو أصحاب العمل بشؤون النقابات، وبتحمي النقابيين من التمييز. والاتفاقية رقم ١٥١ (الخاصة بالقطاع العام): يلي بتعطي موظفي القطاع العام حق الاستقلالية والتفاوض. وبالمقابل، المرسوم ١١٢ ببلبنان بيمنع موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات، وهيدا قمع واضح للحقوق النقابية.

الخلاصة: القانون اللبناني الحالي بيخلق نقابات «تحت السيطرة» بدل ما تكون نقابات حرة ومستقلة، وهالشئ بيخالف أبسط مبادئ الحريات والديمقراطية النقابية يلي بتنص عليها العهود الدولية.

جدول مقارنة بين حرية المعايير الدولية وقيود القانون اللبناني بشأن النقابات

الحق النقابي	حسب المعايير الدولية	حسب القانون اللبناني
حرية التأسيس	ما يدها إذن أو ترخيص مسبق من حدا.	لازم تأخذ رخصة مسبقة وموافقة من وزير العمل.
الاستقلالية	مستقلة تماماً ومحمية بموجب الاتفاقيات الدولية.	تحت إشراف ورقابة مباشرة من وزارة العمل في التأسيس والإدارة والانتخاب والمالية والأنظمة الداخلية
النشاط السياسي	مسموح طالما عم يمارسوه ضمن حقوقهم المدنية الطبيعية.	ممنوع كلياً على النقابة التدخل بالسياسة.
حماية النقابيين	حقهم محمي دولياً ضد أي مضايقات أو طرد تعسفي.	غير مضمونة قانوناً، ويمكن يتعرضوا للملاحقة.
حق الإضراب	حق مشروع ومقدس وبلا أي قيود.	مقيّد جداً (بموجب المرسوم ١٧٣٨٦) خاصة بالمؤسسات العامة والمصالح المستقلة.
العمل النقابي بالقطاع العام	حق طبيعي ومشروع لكل موظفي الدولة.	ممنوع قانونياً وعملياً بموجب المراسيم اللبنانية (المرسوم ٥٩/١١٢).

خاتمة

النقابة الحرة والديمقراطية تُبنى بمشاركة أعضائها، وشفافية قراراتها، ومحاسبة قيادتها. وكلما اتسعت المشاركة، وتعززت الاستقلالية، وارتفع صوت العمال والعاملات في اتخاذ القرار، أصبحت النقابة أكثر قدرة على الدفاع عن الحقوق وتحقيق مصالح من تمثلهم. كما النقابة التي لا تحاسب قيادتها لا تستطيع أن تحاسب أصحاب العمل أو السلطة.

أسئلة التقييم الذاتي

١. هل أفهم معنى استقلال النقابة؟
٢. هل أستطيع تمييز النقابة الحرة من النقابة التابعة؟
٣. هل أعرف عناصر الديمقراطية الداخلية؟
٤. هل أستطيع تقييم نقابتي أو لجنتي؟
٥. هل أعرف لماذا الشفافية والمحاسبة ضروريتان؟
٦. هل أستطيع تمييز الفرق بين المعايير الدولية وما نصه قانون العمل اللبناني؟

تقييم ديمقراطية النقابة

السؤال	الاجابة
هل تعقد النقابة اجتماعات دورية؟	نعم / لا
هل يعرف الأعضاء جدول الأعمال مسبقاً؟	نعم / لا
هل تجرى انتخابات دورية؟	نعم / لا
هل تُعلن القرارات؟	نعم / لا
هل تُنشر التقارير المالية؟	نعم / لا
هل تشارك النساء في القرار؟	نعم / لا
هل يشارك الشباب؟	نعم / لا
هل توجد آلية للاعتراض؟	نعم / لا
هل توجد محاضر اجتماعات؟	نعم / لا
هل تعود القيادة إلى الأعضاء قبل القرارات الكبرى؟	نعم / لا

ملاحظة: إذا كانت معظم الإجابات "لا"، فالنقابة تحتاج إلى إصلاح ديمقراطي داخلي.

دراسة حالة

نقابة في قطاع معين لديها مجلس منتخب، لكنها لا تعقد اجتماعات عامة منذ سنوات. الأعضاء لا يعرفون شيئاً عن القرارات أو المالية أو المفاوضات مع الإدارة.

أسئلة للنقاش

- هل هذه نقابة ديمقراطية؟
- ما الحقوق التنظيمية للأعضاء؟
- كيف يمكن المطالبة باجتماع عام؟
- ما الخطوات الإصلاحية الممكنة؟

اتجاه الحل

- جمع توقعيات من الأعضاء.
- طلب اجتماع هيئة عامة.
- المطالبة بتقرير إداري ومالي.
- المطالبة بمحاضر وشفافية.
- طرح آلية دورية للاجتماعات.
- تشجيع مشاركة النساء والشباب.
- سحب الثقة من اعضاء يعطلون عمل المجلس او من كافة اعضاءه.



تمثل المواد في هذا الكتيب آراء وسياسات المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات

National Endowment For Democracy (NED)

